المؤتمر الدولي الثالث عشر حول :

دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة

– الواقع والرهات-

يومي 14 و 15 نوفمبر 2016

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال والتنمية المستدامة

عنوان المداخلة: المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

الاسم واللقب	أمينة قهواجي	حكيم بن حسان
الرتبة	أستاذة محاضر أ	أستاذ محاضرة أ
التخصص	تسيير المنظمات	إدارة الأعمال
المؤسسة	جامعة امُحَّد بوقرة بومرداس	جامعة امُحَّد بوقرة بومرداس
الكلية	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
البريد الالكتروني	amina.kaouadji@yahoo.fr	hakimusmh@yahoo.com
الهاتف	0659254137	0550124903

الملخص :

لقد أصبح لزاما على منظمات الأعمال إن كانت تريد البقاء والاستمرار أن تضمن بشكل تدريجي ومتواصل في استراتيجيا ومخططا البعيدة المدى الاعتبارات البيئية والاجتماعية في نشاطها الاقتصادي وبما يضمن المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ولعل المسؤولية الاجتماعية هي الأداة الفعالة التي يمكن أن يتحقق من خلالها هذا الغرض. و يتجلى ذلك بدمجها للمعايير و القيم الخلقية في ممارسا الاقتصادية لمختلف الأنشطة و الوظائف أي التزامها لتصرف أخلاقيا لعمل المسؤول اتجاه أصحاب المصالحو البيئة و اتمع ككل والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.فنجاح أي منظمة اليوم أصبح لا يقاس بمدى ما تحققه من أهداف اقتصادية فقط، بل ما تحققه كذلك على المستوى الاجتماعي من خلال تحسين صورا العامة في أذهان العاملين والزئن والمستهلكين وكل أفراد اتمع، لإضافة إلى ما تحققه على المستوى البيئي من خلال حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعيةللمنظمة، الأداء الاجتماعي ، التنمية المستدامة.

Abstract :
The social responsibility of business organization and its role in achieving **sustainable development**

It has become imperative for business organizations to survive and thrive, to ensure in their strategies and long-term plans, gradual and sustained environmental and social considerations in economic activity, that contribute to the achievement of sustainable development. Social responsibility can be considered as an effective tool to achieve this purpose, as it integrates standards and moral values in the economic practices of the various activities and functions, which involves commitment to act ethically and responsibly towards stakeholders, the environment and the society as a whole, and contribute to the achievement of sustainable development. The success of any organization today is not measured only by the achievementof economic objectives, but what is accomplished on the social side, through improving its brand image in the minds of employees, customers, consumers and all members of the community, in addition to environmental Achievement through the protection of the environment, conservation of natural resources , and reduce pollution.

Keys word: organization's social responsibility, social performance, sustainable development.

مقدمة:

في ظل الاهتمامات المتزايدة لبيئة و الحفاظ على الموارد المختلفة فيها ظهرت مجموعة من المفاهيم الإدارية التي أصبحت تسخر لتحقيق هذا الهدف في منظمات الأعمال، و من أهم هذه المفاهيم المسؤولية الاجتماعية و التي هي من أهم المفاهيم المتداولة في أوساط المال و الأعمال حول العالم كنتيجة طبيعية لإخفاق المنظمات في الاستجابة لاحتياجات بيئتها الاجتماعية ولمصالح الأطراف الأخرى فيها. و تبرز أهمية هذا الطرح فيما جاء به من تضمين الدور الذي تقوم به منظمات الأعمال في مجال التنمية المستدامة، و تحميلهامهمة أساسية في التطور الاقتصادي الذي ينعكس مباشرة على المستوى الاجتماعي.

و قد تبين من خلال عدة دراسات أكاديمية، أهمية تسخير المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال كأداة لدعم و تحقيق التنمية المستدامة، فالمفهومان متكاملان غاية التكامل.

فمن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول في البداية التطرق بشيء من التفصيل للمفاهيم النظرية بخصوص كل من المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، ثم نخلص في آخر البحث إلى التأكد على أهمية الارتباط بينهما.

و بناءا على ما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية التالية لهذه المداخلة:

كيف تساهم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة؟

و سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال المحورين التالين:

I- الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال: ويتضمن العناصر التالية:

أولا: ماهية المسؤولية الاجتماعية

نيا: مبادئ المسؤولية الاجتماعية

لثا: أهمية المسؤولية الاجتماعية

رابعا: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

خامسا: المسؤولية الاجتماعية بين التأييد والمعارضة

سادسا: تقييم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال

II- المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة:ويتضمن العناصر التالية:

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

نيا: أهداف التنمية المستدامة

لثا: أبعاد التنمية المستدامة

رابعا: طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

I- الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال

أولا: ماهية المسؤولية الاجتماعية

1. مفهوم المسؤولية الاجتماعية :

على الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت جزءا من استراتيجية المنظمات الحديثة إلا أنه ليس هناك اتفاق على مفهوم محدد للمسؤولية الاجتماعية للمنظمة، ويختلف الباحثون من ذوي العلاقة على هذا المفهوم.

فقد عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة ا «الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال لتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للعمال وعائلام، إ ضافة إلى اتمع المحلي واتمع ككل[1]».

وتعرف على أا « مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها المنظمة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة والقيم السائدة في اتمع، والتي تمثل في اية الأمر جزءا من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المنظمة والساعية إلى تحقيقها كجزء من استراتيجيا[2]».

و في السياق نفسه ، المسؤول ية الاجتماعية للمنظمة أو الإدارة تعني أنه على الإدارة وهي تتخذ قرارا أ كانت أن تراعي التأثيرات الايجابية والسلبية لهذه القرارات على كافة الأطراف التي تعمل معها، وتحاول جاهدة زدة التأثيرات الايجابية بما يخدم جميع الأطراف وبما لا يتعارض مع أهداف المنظمة[3].

كما يشير مصطلح المسؤولية الاجتماعية للمنظمات على أنه « مفهوم المنظمات التي تشجع على النظر في مصالح اتمع من خلال تحمل المسؤولية عن ثير أنشطة المنظمة على الزئن والموظفين والمساهمين واتمعات والبيئة في جميع جوانب عمليا، وهذا الالتزام يدفع إلى الامتثال لأحكام التشريعات، وترى المنظمات طوعا اتخاذ المزيد من الخطوات لتحسين نوعية الحياة للعاملين وأسرهم فضلا عن اتمع المحلي واتمع ككل[4]».

وبناءا على ما تقدم يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال على أا التزام أخلاقيبين المنظمة و أصحاب المصلحة بمن فيهم المساهمين و العمال والزئن و اتمع المحلي والبيئة، والذي ينعكس بدوره على نجاحها وتحسين أدائها في المستقبل و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2. المتغيرات التي ساهمت في بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية :

من أهم المتغيرات التي ساهمت في بروز و تنامي دور المسؤولية الاجتماعية نذكر مايلي: [5]

أ. **العولمة:** سعت المنظمات عموما واستجابة لتيار العولمة المتنامي والضاغط إلى إبراز اهتمامها بحقوق الإنسان، توفير ظروف عمل آمنة للعاملين وا لا تسمح بتشغيل الأطفال، المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية.

ب. **تزايد الضغوط الحكومية والشعبية:** من خلال التشريعات الداعية لحماية المستهلك والبيئة والعاملين.

ج. **التطورات التكنولوجية المتسارعة:** أفرزت التطورات التكنولوجية ثورة في مجالات تقنية المواد وديناميكيات التشغيل مما انعكس على توفير البيئة المناسبة للاهتمام بجودة المنتجات والعمليات وتنمية مهارات العاملين.

د. **المنافسة الدولية:** اتسعت المنافسة بسبب اتساع السوق وحدودها لتنتقل المنافسة المحلية و الاقليمية إلى المنافسة العالمية، وأبرز مثال على ذلك الشركات متعددة الجنسيات.

هـ. **الكوارث والفضائح الأخلاقية:** من أبرز الأمثلة على ذلك كارثة مصانع بول الهندية، وتشرنوبل النووية في الاتحاد السوفياتي سابقا، وفضائح الرشوة للعديد من الشركات العالمية ومنها شركة لوكهيد (lockheed) الأمريكية وغيرها. وكانت هذه الكوارث والفضائح سببا كافيا لسن قانون ينظم التعامل مع قضا الرشوة ومسببات الكوارث.

3. مداخل دراسة المسؤولية الاجتماعية :

هناك ثلاثة مداخل أو اتجاهات لدراسة المسؤولية الاجتماعية وهي: [6]

أ. **الاتجاه التقليدي للمسؤولية الاجتماعية:** ويركز هذا الاتجاه على أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، يجب أن يتجه نحو تحقيق كل ما هو في صالح حملة الأسهم أو أصحاب رأس المال في المنظمة من مزا وفوائد، وسمي لاتجاه التقليدي على أساس أن أي منظمة لم تكن لتنشأ إلا لتحقيق الأرح. حيث يكون الهدف الأسمى للمنظمة هو تعظيم الربح.

ب. **المسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب المنافع:** يتأثر أداء المنظمة لقوى الخارجية الضاغطة عليها، فعند قيام الإدارة بعملية اتخاذ القرار يجب عليها مراعاة التزاملا تجاه أصحاب المنافع أو النفوذ مثل حملة الأسهم، الموظفين، المستهلكين، ومختلف القوى والعوامل الحكومية المؤثرة الأخرى. وعلى ذلك فإنه طبقا لهذا المفهوم يجب على المنظمة أن ترضي هذه الأطراف جميعا وذلك من خلال وضع السياسات والخطط التي من شأ ا خدمة جميع الأطراف في الأجل القصير أو الأجل الطويل.

ج. **الاتجاه الايجابي للمسؤولية الاجتماعية:** ويعتبر هذا الاتجاه هو الأنسب والأكثر ملائمة، ووفقا لذلك الاتجاه يجب على المنظمة أن تكون ملتزمة تجاه مختلف القوى الخارجية بمايلي:

- أخذ التغيرات المتوقع حدوثها في البيئة الخارجية في الحسبان، ووضع السياسات التنظيمية الملائمة التي تتماشى مع هذه التغيرات.
- وضع الأهداف التنظيمية في ضوء احتياجات ومتطلبات هذه القوى الخارجية.
- اتخاذ الإجراءات المناسبة نحو تبادل المنفعة بين المنظمة وهذه الأطراف جميعا.

نيا: مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

تقوم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال على تسع مبادئ أساسية يمكن تلخيصها في الآتي:[7]

1. **الحماية وإعادة الإصلاح البيئي:** بفضل تقديم المنظمة لمنتجات وخدمات وممارسة العمليات والأنشطة اليومية التي تراعي البيئة، مع الترويج للتنمية المستدامة.
2. **القيم والأخلاقيات:** حيث يقع على عاتق منظمات الأعمال تطوير وتطبيق المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعلقة مع أصحاب المصلحة.
3. **المساءلة والمحاسبة:** الكشف عن البيات وتقديم المعلومات الضرورية لطالبيها من أصحاب المصلحة في أي وقت يحتاجوا لاتخاذ القرارات.
4. **تقوية وتعزيز السلطات:** تحقيق الموازنة بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والموردين واتمع وغيرهم من أصحاب المصلحة.
5. **الأداء المالي والنتائج:** تعويض المساهمين لأرح والعوائد، مع المحافظة على الأصول والممتلكات، وتعزيز النمو على المدى الطويل.
6. **مواصفات موقع العمل:** اعتبار العاملين شركاء قيمين في العمل، من خلال احترام حقوقهم وتوفير بيئة عمل آمنة وصديقة وخالية من المضايقات.
7. **العلاقات التعاونية:** لابد أن تتسم ممارسات منظمات الأعمال لعدالة والأمانة مع مختلف الشركاء.
8. **المنتجات والخدمات ذات الجودة:** الاستجابة لحاجيات وح قوق الزئن بتوفير منتجات وخدمات ذات قيمة وجودة عالية.
9. **الارتباط اتمعي:** تعميق العلاقات مع اتمع، والتعاون والمشاركة لجعله المكان الأفضل للحياة وممارسات الأعمال.

لثا: أهمية المسؤولية الاجتماعية

يمكن تلخيصها في النقاط التالية: [8]

1. المسؤولية الاجتماعية تحسن قدرة المنظمة على جذب والإبقاء على العمال والأعضاء والزئن أو العملاء.
2. تمثل المسؤولية الاجتماعية الحالة الأفضل للمستثمرين وذلك عن طريق رفع قيمة الأسهم في الأمد الطويل، لما تحظى به المنظمة من ثقة لدى اتمع، وما تقوم به للحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مستقبلا.
3. القوانين والتشريعات لا يمكن أن تستوعب كل التفاصيل المرتبطة في اتمع، ولكن بوجود المسؤولية الاجتماعية في الأعمال فإا ستمثل قانو اجتماعيا.
4. إن لم تقم منظمة الأعمال بمهامها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية ومساعدة اتمع في معالجة وحل المشاكل التي يعاني منها فإا يمكن أن تفقد الكثير من قوا التأثيرية في اتمع.
5. الوقاية من المشكلة أفضل من علاجها، لذلك من المناسب ترك المنظمات لتعمل في اتمع لتجنب المشاكل قبل أن تتفاقم ويصعب علاجها.

6. تعمل المسؤولية الاجتماعية على تحسين سمعة وصورة المؤسسة لدى المتعاملين ولدى الجمهور.
7. تعمل المسؤولية الاجتماعية على المحافظة على معنوت الموظفين والتزامهم وانتاجيتهم.

رابعا: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

يمكن التمييز بين أربعة أبعاد رئيسية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

1. **البعد الاقتصادي:** ويستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي حيث يشتمل على مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية يجب أن تؤخذ في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحرة والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي.
2. **البعد القانوني:** ويقوم هذا البعد على أساس مبادئ حماية البيئة والسلامة المهنية والعدالة وقوانين حماية المستهلك ويحتوي مجموعة كبيرة من العناصر يفترض أن تحترم من قبل المنظم ات ولشكل الذي يعزز الارتقاء لعلاقة مع المستهلك ومع العاملين وكذلك منع الإضرار لبيئة[9].
3. **البعد الأخلاقي:** التي تراعي من خلاله منظمة الأ عمال الجانب الأخلاقي في كل قرارلا ومسارها في الصناعة التي تعمل فيها، تجنبا لأي ضرر قد يلحق اتمع.
4. **البعد الخيري:** الذي يشمل على التبرعات والهبات والمساعدات الاجتماعية الخيرية التي تخدم اتمع ولا دف إلى الربح. كما قد تتبنى المنظمة في هذا الإطار قضية أساسية من قضا اتمع وتعمل على دعمها ومتابعتها[10].

و يرى بعض الباحثين أن مسؤولية المنظمة تتشكل من خلال الأبعاد الآتية:

أ. **المسؤولية اتجاه العاملين:** المساهمة في التأمينات الاجتماعية، نظام للرعاية الصحية، توفير الأمن الصناعي، توفير برامج تدريبية، المساعدة في مين سكن للعاملين ووسائل النقل.

ب. **المسؤولية اتجاه الزئن والمستهلكين:** الشفافية والنزاهة، عدم الغش أو تقديم منتجات مؤذية صحيا، توفير بيات عن المنتج وريخ صلاحيته، إعلان وترويج صادق.

ج. **المسؤولية اتجاه اتمع:** دفع الضرائب وعدم التهرب، التبرع للمنظمات والجمعيات الخيرية ورعاية التظاهرات الخيرية، إعانة الفقراء، تقديم برامج تدريبية وتكوينية ومنح دراسية، الرعاية الصحية، تظاهرات ثقافية وغيرها من النشاطات التي تسا هم في مساعدة اتمع وتنميته وتحسين إطاره المعيشي.

د. **المسؤولية اتجاه البيئة:** مكافحة التلوث ودرء الأخطار البيئية الناجمة عن النشاطات الإنتاجية، والاهتمام لصناعات الصديقة للبيئة، وتدوير النفات.[11]

هـ. **المسؤولية اتجاه الموردين:** ينظر إلى العلاقة ما بين الموردين ومنظمات الأعمال على أا علاقة مصالح متبادلة، لذلك يتوقع الموردون أن تحترم هذه المنظمات تطلعلم ومطالبهم المشروعة التي يمكن تلخيصها لاستمرار في التوريد وخاصة لبعض أنواع المواد الأولية اللازمة للعمليات الانتاجية، وأسعار عادلة ومقبولة للمواد لهزة للمنظمات لاضافة إلى تسديد الالتزامات ، والصدق في التعامل[12].

و. **المسؤولية اتجاه المساهمين:** تكمن مسؤولية المنظمة ا تجاههم بتحقيق أقصى ربح، تعظيم قيمة السهم، زدة حجم المبيعات، لاضافة إلى حماية أصول المنظمة وموجودالا[13].

وعليه فالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال تحمل في مضموا بعدين أساسين، الأول هو البعد الداخلي الذي يركز على الأداء الاجتماعي المسؤول اتجاه العاملين ومن هم داخل المنظمة، أما البعد الثاني المتمثل في البعد الخارجي يركز على الدور الاجتماعي والمبادرات التي تتبناها المنظمة اتجاه اتمع ، والمتعاملين معها من زئن وموردين والبيئة الخارجية ككل.

خامسا: المسؤولية الاجتماعية بين التأييد والمعارضة

إن فكرة المسؤولية الاجتماعية مثار جدل بين المفكرين والعلماء وممارسي الإدارة، ولكل منهم وجهة نظره المقنعة ضد أو مع المسؤولية الاجتماعية، وفيما يلي أهم حجج المؤديين والمعارضين لفكرة المسؤولية الاجتماعية.

1. الحجج المؤيدة للقيام بمهام المسؤولية الاجتماعية :

يمكن حصر حجج المؤيدين لتبني المسؤولية الاجتماعية على النحو التالي: [14]

- المنظمة جزء لا يتجزأ من اتمع الذي تتواجد فيه، لذا عليها أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق أهدافه المختلفة.
- تزداد الأرح على المدى البعيد إذا تبنت المنظمة دورا اجتماعيا.
- الدور الاجتماعي هو رد فعل على النقد الموجه للمنظمة وهو اهتمامها لأرح وإهمال المتطلبات الاجتماعية.
- الصورة العامة للمنظمة ستكون أفضل حينما تلعب دورا اجتماعيا (تحسين السمعة).
- التقليل من إجراءات الحكومة وقوانينها المتعلقة لتدخل في شؤون المنظمات.
- المسؤولية الاجتماعية شكل من التدابير الوقائية لتجنب المشاكل الاجتماعية المعقدة التي ستحدث عاجلا أم آجلا.

2. الحجج المعارضة للقيام بمهام المسؤولية الاجتماعية:

تنطلق الحجج المعارضة من اعتبار أن الالتزام الاجتماعي يتعارض مع الهدف الرئيسي لمنظمات الأعمال وهو تحقيق الربح، أما الحجج الأخرى فهي كالتالي: [15]

-الالتزام بمهام المسؤولية الاجتماعية يحو ّ ل المنظمة إلى شكل لا يختلف عما هو سائد في المنظمة الحكومية.

- إذا انفردت المنظمة نفاق المبالغ على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، فإن ذلك يعني تحملها تكاليف إضافية تنعكس على زدة أسعار السلع التي تتعامل ا، ولتالي تنعكس سلبا على موقفها وقوا التنافسية في السوق.
- محدودية الخبرة والمهارة المتاحة لدى منظمة الأعمال في معالجة المشاكل الاجتماعية التي تعترض عملها.
- تضعف الأهداف الرئيسية الأخرى لمنظمة الأعمال لكوا تستنزف طاقة ليست لقليلة من جهد المنظمة، كما أن المشاكل الاجتماعية هي من مسؤولية الدولة فقط.

سادسا: تقييم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال

لقد أوضحت بعض الدراسات أن هناك علاقة ايجابية بين الاستجابة الاجتماعية لمنظمات الأعمال و الأداء الاقتصادي ا. حيث يعتقد بعض الباحثين أن هناك ارتباط بين الربحية و المسؤولية الاجتماعية عند حد معين ، ويوضح ذلك الشكل التالي:

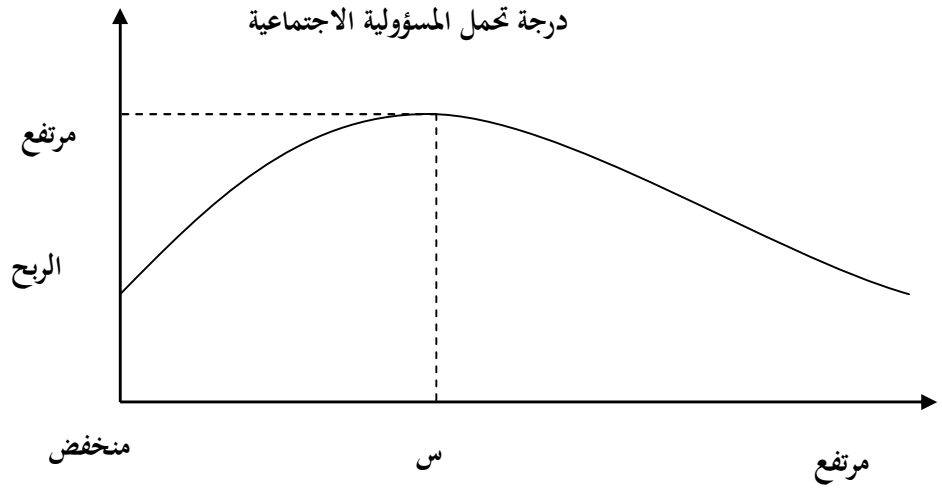

المصدر:سيد مُحَّد جاد الرب، مرجع سابق، ص 386.

ويوضح الشكل أعلاه مايلي:

- يزداد الربح إلى حد معين عند استجابة المنظمة لمسؤوليالا الاجتماعية.
- يبدأ الربح في الانخفاض عند زدة الأعباء الاجتماعية التي تتحملها المنظمة.
- أن النقطة (س) هي أحسن مستوى مقبول للمسؤولية الاجتماعية[16].

و هناك أربعة مؤشرات أساسية يتم من خلالها تقييم المسؤولية الاجتماعية :

1. **مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين:** ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المنظمة للعاملين لديها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم. وتقوم المنظمة لالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء والانتماء للعاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتوفر لهم محيط عمل جيد خالي من كل المخاطر وكل الوسائل اللازمة لحمايتهم من الحوادث وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدملم وما إلى ذلك.
2. **مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع:** ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي دف إلى اسهامات المؤسسة في خدمة اتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتكوين الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.

3. **مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج:** وتشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الانتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمات المتابعة ما بعد البيع وتكوين وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين[17].

4. **مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:** ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى ا لحماية أفراد اتمع المحيط الذي تعمل المنظمة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك[18].

II- المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة:

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

لقد تعرض العديد من الكتاب والباحثين بشتى الاختصاصات إلى تعريف التنمية المستدامة كل حسب وجهة نظره لما لهذا الموضوع من أهمية، لذلك جاء التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية ليلُ م شمل وجهات النظر المختلفة ويعطي تعاريف واسعة الاستعمال للتنمية المستدامة قسمت إلى أربعة (04) مجموعات هي:

- **اقتصاد:** تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة تخفيض استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية أما لنسبة للدول النامية فهي تعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من أجل رفع مستوت المعيشة والحد من الفقر ومظاهر التخلف[19].
- **اجتماعيا:** السعي من أجل تحقيق الاستقرار في النمو الديموغرافي ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الريفية[20].
- **بيئيا:** حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها وخاصة الأرض والماء لزدة الانتاج العالمي من الغذاء وكذلك حماية البيئة من التلوث عن النشاطات الاقتصادية المختلفة.
- **تكنولوجيا:** التنمية المستدامة هي التي تعتمد على التقنيات النظيفة وغير المضرة لبيئة والمحيط في الصناعة وتستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وتنتج أقل انبعاث غازي ملوث وضار بطبقة الأوزون[21].

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة ، هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي، وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو في الأنظمة الأربعة السابقة، و أن لا يكون له ثير جانبي عليها، وفي جوهرها ترتكز على النقاط التالية:

- التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد.
- السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على تلبية حاجات الأفراد وتحسين نوعية حيلم المادية والاجتماعية.

- المحافظة على البيئة، ، عن طريق التقليل قدر الامكان من الآر السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على البيئة، و استخدام التقنيات اللازمة لذلك.

نيا: أهداف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها نوردها على النحو التالي: [22]

1. تحقيق حياة أفضل للسكان، وذلك من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية وعن طريق التركيز على مجالات وجوانب النمو وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء الاقتصادي أو الاجتماعي والنفسي والروحي.
2. احترام البيئة الطبيعية: إن الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والبيئة هو الذي أدى إلى أن يكون الهدف الرئيسي وراء التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئة واحترامها لتصبح علاقة تكامل وانسجام، فنظافة البيئة أساس حياة الإنسان، فحماية البيئة تؤدي إلى ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم يحقق تنمية مستدامة للمجتمع ككل.
3. دف التنمية المستدامة إلى توعية السكان لمشاكل والمخاطر البيئية التي تحدث، فبالتوعية تحدث تنمية مستدامة اتجاه أهمية الحفاظ على البيئة، وفي حث الأفراد على ايجاد حلول لإعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع وسياسات التنمية المستدامة.
4. تسعى لتحقيق استغلال أمثل واستخدام عقلاني للموارد، فالتنمية المستدامة لتحقيق أهدافها عليها بتوظيف استغلال هذه الموارد بشكل عقلاني مخطط له ومدروس لكي لا تستنزف وتدمر هذه الموارد وتفقدها، فالحفاظ على متطلبات الأجيال القادمة.
5. ربط التكنولوجيا الح ديثة والمعاصرة هداف اتمع وذلك بتوظيف هذه الوسائل بما يحقق ويخدم اتمع، وذلك ستغلالها لما يحقق تنمية للأفراد واتمع وفي تحقيق الأهداف المنشودة دون أن تكون له آر سلبية على اتمع.
6. إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولوت اتمع، وذلك بتحقيق الرفا التي بواسطته يفعّ ل التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى التحكم في المشاكل البيئة الخاصة وبدوره يؤدي إلى ايجاد بدائل مناسبة لهذه المشاكل.

لثا: أبعاد التنمية المستدامة

تضم التنمية المستدامة أربعة أبعاد رئيسية متداخلة ومتشابكة هي:

1. **البعد الاقتصادي:**

يمكن تلخيص أهم العناصر التي تؤخذ بعين الاعتبار في البعد الاقتصادي كمايلي: [23]

- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.
- العدالة في توزيع الموارد.
- ايقاف تبديد الموارد الطبيعية.
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته.
- تقليص تبعية البلدان النامية.
- الحد من التفاوت في المداخيل.

- تقليص الانفاق العسكري.

2. البعد الاجتماعي:

يمكن ايجاز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في النقاط التالية:[24]

- تثبيت النمو الديموغرافي، لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.
- الاستخدام الكامل للموارد البشرية.
- تمكين المرأة.
- الصحة والتعليم، وذلك من خلال الاهتمام بصحة السكان وخاصة المرأة والطفل لإضافة إلى منع التسرب التعليمي وتطوير التعليم.
- حرية الاختيار والديموقراطية.

3. البعد البيئي :

يمكن تلخيص أهم العناصر التي تكون ضمن البعد البيئي كمايلي:

- حماية الموارد الطبيعية ، وذلك عن طريق استحداث وتبني الممارسات والتكنولوجيات الزراعية المحسنة تكنولوجيا حيث تزيد من المحاصيل، ويحتاج ذلك إلى تجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات و تجنب تلوث الأغذية[25].
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري، وذلك عن طريق تجنب جميع الاختلالات التي من شأنا تدمير الكرة الأرضية كالتسبب في ارتفاع درجة حرارة الأرض و زدة مستوى سطح البحر ..الخ[26].
- الحفاظ على التنوع البيولوجي، أي أن يصان ثراء الأراضي في التنوع البيوجي للأجيال المقبلة وذلك بطاء عملية الانقراض وتدمير النظم الايكولوجية بدرجة كبيرة و إن أمكن وقفها[27].

4. البعد التكنولوجي:

يمكن تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كمايلي:[28]

- تطوير أنشطة البحث بتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.
- تحسين أداء المنظمات الخاصة، من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيا الحديثة.
- استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.
- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، لاسيما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية، و زدة النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة ومحاربة الفقر.

- وضع الخطط والبرا مج التي ـدف إلى تحويل اتمع إلى مجتمع معلوماتي، بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لموازاة مع تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

رابعا: طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

تعد المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومان مترابطان إذ نلاحظ أن نفس العناصر تقريبا التي تشملها المسؤولية الاجتماعية نجدها مطروحة في المفاهيم المتعلقة لتنمية المستدامة، فالمفهومان متكاملان وكلاهما يخدم الآخر.

لقد تغير توجه منظمات الأعمال في الآونة الأخيرة من التوجه لتحقيق الربح إلى التوجه نحو التحلي لمسؤولية الاجتماعية، لذلك انتهجت هذه المنظمات تصرفات مجتمعية من خلال وضع مواثيق لأخلاقيات الأعمال ومواثيق بيئية واجتماعية؛ فبالاضافة إلى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة معايير أخرى والتي منها حماية البيئة والعدالة الاجتماعية، ومن هذا الم نطلق فإن أي منظمةأعمال تسعى إلى إدماج التنمية المستدامة في إدارا مع اتمع الذي تنشط في وسطه أن خذ مزيدا من الخطوات بصفة طوعية من أجل تحسين نوعية حياة اتمع المحلي والكلي.

وبشكل عملي فإن المنظمة التي تود أن تمارس مسؤوليتها الاجتماعية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها مراعاة مايلي:[29]

- احترام البيئة وتحقيق نظم الأمان في الانتاج والمنتجات.
- إثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل.
- احترام حقوق الانسان.
- محاربة الفساد والرشوة وتبيض الأموال.
- الالتزام وتح ـمل المسؤولية تجاه اتمع المحلي والمساهمة في التنمية المحلية.
- الحوار مع أصحاب المصالح واستشارم.
- الانضمام للمعايير الدولية المتعلقة لمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

خاتمة:

إن التزام منظمات الأعمال لأداء الاجتماعي يمثل الخيار الأفضل لنجاحها في بيئتها، فنجاح أي منظمة اليوم أصبح لا يقاس بمدى ما تحققه من أهداف اقتصادية فقط، بل ما تحققه كذلك على المستوى الاجتماعي من خلال تحسين صورا العامة في أذهان العاملين والزئن والمستهلكين وكل أفراد اتمع، لإضافة إلى ما تحققه على المستوى البيئي من خلال حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث ..الخ.

كل هذا يدفع بمنظمات الأعمال إن كانت تريد البقاء والاستمرار أن تضمن بشكل تدريجي ومتواصل في استراتيجيالا الاعتبارات البيئية والاجتماعية في نشاطها الاقتصادي وذلك لاستدامة التنمية. إذن هناك علاقة تكاملية بين مفهوم التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

الهوامش:

[1] صالح السحيباني، **المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية**، حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم و استشراف، 23-25 مارس 2009، بيروت، ص 04.

[2] مر سر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 27ز

[3] سيد محمد جاد الرب، **الأخلاقيات التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال العصرية**، القاهرة، دار الكتب المصرية، 2010/2009، ص 10.

[4] صالح السحيباني، مرجع سابق، ص 04.

[5] نزار عبد ايد البرواي، أحمد فهمي البرزنجي، **استراتيجيات التسويق**، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص ص 51، 52.

[6] سيد محمد جاد الرب، مرجع سابق، ص 11.

[7] عريوة محاد، **دور بطاقة الأداء المتوازن قي تقييم وقياس الأداء المستدام لمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية:** دراسة مقارنة بين ملبنة الحضنة لمسيلة وملبنة التل بسطيف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سطيف، 2011، ص 55.

[8] مر سر البكري، مرجع سابق، ص ص 52-53.

[9] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، دار وائل، عمان ، 2005، ص 65.

[10] نعمة عباس الخفاجي وطاهر محسن الغالبي، **قراءات في الفكر الإداري المعاصر**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 289.

[11] محمد قادري، **المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات النفطية العربية: شركتا سوطراك الجزائرية و غاز قطر نموذجا**، مجلة أبعاد اقتصادية،جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، العدد 05، 2015، ص 261.

[12] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سابق، ص 81.

[13] نظام موسى سويدان، شفيق ابراهيم حداد، **التسويق: مفاهيم معاصرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2006، ص 97.

[14] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سابق، ص ص 69- 70.

[15] مر سر البكري، مرجع سابق، ص ص 53- 54.

[16] أحمد سامي عدلي إبراهيم، **المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة: مجالاا وثيرها على الأداء**، دراسة ميدانية مقارنة لعينة من البنوك العامة والخاصة بمحافظة اسيوط، بحث مقدم إلى مركز المديرين المصريين، 2010، ص 17.

[17] حارس كريم العاني، **دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية**، المؤتمر العلمي الرابع حول : الردة والإبداع، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلاد ، عمان، 15-16 مارس 2005، ص 09.

[18] حمدي هاشم، **جغرافيا البيئة ومشكلات التلوث الصناعي في المناطق الحضرية**، ايتراك للطباعة، مصر، 2005، ص ص 3، 4.

[19] مقدم عبيدات، عبد القادر بلخضر،**الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 07، 2007، ص 51.

[20] محمد بوهزة، بن سديرة عمر، **الاستثمار الأجنبي كاستراتيجية للتنمية المستدامة : حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص 297.

[21] محمد الصالح الشيخ، **الآر الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص 113.

[22] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفا، عمان، 2010، ص ص 30، 31.

[23] كرلي بغداد، حمادي محمد، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 45، 2010، ص ص 11، 12.

[24] عد إلى:

- بن طيب هدت خديجة، بنيوب لطيفة، **دور مؤسسات اتمع المدني في التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص 274.
- خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص ص 33.

[25] خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 34.

[26] Beat BURGENMIER, **politiques économiques du développement durable**, beock université, Paris, p 180 .

[27] حميدوش علي، **التنمية البشرية والتنمية المستدامة**، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي المدية، الجزائر، 07/06 جوان 2006، ص 12.

[28] آسيا قاسيمي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، الملتقى الدولي الثاني: السياسات والتجارب التنموية مال العربي والمتوسطي: التحدت، التوجهات والآفاق، جة تونس، 27/26 أفريل 2012، ص 05.

[29] خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 37.

قائمة المراجع:

1. صالح السحيباني، **المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية**، حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم و استشراف، 23-25 مارس 2009، بيروت.
2. مر سر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
3. سيد مُحَّد جاد الرب، **الأخلاقيات التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال العصرية**، القاهرة، دار الكتب المصرية، 2010/2009.
4. نزار عبد ليد البرواري، أحمد فهمي البرزنجي، **استراتيجيات التسويق**، دار وائل للنشر، عمان، 2004.
5. عريوة محاد، **دور بطاقة الأداء المتوازن قي تقييم وقياس الأداء المستدام لمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية:** دراسة مقارنة بين ملبنة الحضنة لمسيلة وملبنة التل بسطيف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سطيف، 2011.
6. طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، دار وائل، عمان ، 2005.
7. نعمة عباس الخفاجي وطاهر محسن الغالبي، **قراءات في الفكر الإداري المعاصر**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
8. مُحَّد قادري، **المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات النفطية العربية: شركتا سوطراك الجزائرية و غاز قطر نموذجا**، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة امُحَّد بوقرة، بومرداس، العدد 05، 2015.
9. نظام موسى سويدان، شفيق ابراهيم حداد، **التسويق: مفاهيم معاصرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2006.
10. أحمد سامي عدلي إبراهيم، **المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة: مجالاا وثيرها على الأداء**، دراسة ميدانية مقارنة لعينة من البنوك العامة والخاصة بمحافظة اسيوط، بحث مقدم إلى مركز المديرين المصريين، 2010.
11. حارس كريم العاني، **دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية**، المؤتمر العلمي الرابع حول : الردة والإبداع، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلاد ، عمان، 15-16 مارس 2005.
12. حمدي هاشم، **جغرافيا البيئة ومشكلات التلوث الصناعي في المناطق الحضرية**، ايتراك للطباعة، مصر، 2005.
13. مقدم عبيدات، عبد القادر بلخضر،**الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 07، 2007.

14. مُحَمَّد بوهزة، بن سديرة عمر، **الاستثمار الأجنبي كاستراتيجية للتنمية المستدامة : حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008.
15. مُحَمَّد الصالح الشيخ، **الآر الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.
16. عثمان مُحَمَّد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفا، عمان، 2010.
17. كرلي بغداد، حمادي مُحَمَّد، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 45، 2010.
18. بن طيب هدت خديجة، بنيوب لطيفة ، *دور مؤسسات لتمع المدني في التنمية المستدامة*، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008.
19. خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

حميدوش علي، **التنمية البشرية والتنمية المستدامة**، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي المدية، الجزائر، 07/06 جوان 2006.

20. آسيا قاسيمي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة معالإشارة إلى التجربة الجزائرية**، الملتقى الدولي الثاني: السياسات والتجارب التنموية ـال العربي والمتوسطي: التحدت، التوجهات والآفاق، جة تونس، 27/26 أفريل 2012، .
21. Beat BURGENMIER, **politiques économiques du développement durable**, beock université, Paris.

المؤتمر الدولي الثالث عشر حول :

دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة

– الواقع والرهات-

يومي 14 و 15 نوفمبر 2016

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال والتنمية المستدامة

عنوان المداخلة: المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

الاسم واللقب	أمينة قهواجي	حكيم بن حسان
الرتبة	أستاذة محاضر أ	أستاذ محاضرة أ
التخصص	تسيير المنظمات	إدارة الأعمال
المؤسسة	جامعة امُحَّد بوقرة بومرداس	جامعة امُحَّد بوقرة بومرداس
الكلية	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
البريد الالكتروني	amina.kaouadji@yahoo.fr	hakimusmh@yahoo.com
الهاتف	0659254137	0550124903

الملخص :

لقد أصبح لزاما على منظمات الأعمال إن كانت تريد البقاء والاستمرار أن تضمن بشكل تدريجي ومتواصل في استراتيجيا ومخططا البعيدة المدى الاعتبارات البيئية والاجتماعية في نشاطها الاقتصادي وبما يضمن المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ولعل المسؤولية الاجتماعية هي الأداة الفعالة التي يمكن أن يتحقق من خلالها هذا الغرض. و يتجلى ذلك بدمجها للمعايير و القيم الخلقية في ممارسا الاقتصادية لمختلف الأنشطة و الوظائف أي التزامها لتصرف أخلاقيا لعمل المسؤول اتجاه أصحاب المصالحو البيئة و اتمع ككل والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.فنجاح أي منظمة اليوم أصبح لا يقاس بمدى ما تحققه من أهداف اقتصادية فقط، بل ما تحققه كذلك على المستوى الاجتماعي من خلال تحسين صورا العامة في أذهان العاملين والزئن والمستهلكين وكل أفراد اتمع، لإضافة إلى ما تحققه على المستوى البيئي من خلال حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعيةللمنظمة، الأداء الاجتماعي ، التنمية المستدامة.

Abstract :
The social responsibility of business organization and its role in achieving **sustainable development**

It has become imperative for business organizations to survive and thrive, to ensure in their strategies and long-term plans, gradual and sustained environmental and social considerations in economic activity, that contribute to the achievement of sustainable development. Social responsibility can be considered as an effective tool to achieve this purpose, as it integrates standards and moral values in the economic practices of the various activities and functions, which involves commitment to act ethically and responsibly towards stakeholders, the environment and the society as a whole, and contribute to the achievement of sustainable development. The success of any organization today is not measured only by the achievementof economic objectives, but what is accomplished on the social side, through improving its brand image in the minds of employees, customers, consumers and all members of the community, in addition to environmental Achievement through the protection of the environment, conservation of natural resources , and reduce pollution.

Keys word: organization's social responsibility, social performance, sustainable development.

مقدمة:

في ظل الاهتمامات المتزايدة لبيئة و الحفاظ على الموارد المختلفة فيها ظهرت مجموعة من المفاهيم الإدارية التي أصبحت تسخر لتحقيق هذا الهدف في منظمات الأعمال، و من أهم هذه المفاهيم المسؤولية الاجتماعية و التي هي من أهم المفاهيم المتداولة في أوساط المال و الأعمال حول العالم كنتيجة طبيعية لإخفاق المنظمات في الاستجابة لاحتياجات بيئتها الاجتماعية ولمصالح الأطراف الأخرى فيها. و تبرز أهمية هذا الطرح فيما جاء به من تضمين الدور الذي تقوم به منظمات الأعمال في مجال التنمية المستدامة، و تحميلهامهمة أساسية في التطور الاقتصادي الذي ينعكس مباشرة على المستوى الاجتماعي.

و قد تبين من خلال عدة دراسات أكاديمية، أهمية تسخير المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال كأداة لدعم و تحقيق التنمية المستدامة، فالمفهومان متكاملان غاية التكامل.

فمن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول في البداية التطرق بشيء من التفصيل للمفاهيم النظرية بخصوص كل من المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، ثم نخلص في آخر البحث إلى التأكد على أهمية الارتباط بينهما.

و بناءا على ما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية التالية لهذه المداخلة:

كيف تساهم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة؟

و سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال المحورين التالين:

I- الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال: ويتضمن العناصر التالية:

أولا: ماهية المسؤولية الاجتماعية

نيا: مبادئ المسؤولية الاجتماعية

لثا: أهمية المسؤولية الاجتماعية

رابعا: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

خامسا: المسؤولية الاجتماعية بين التأييد والمعارضة

سادسا: تقييم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال

II- المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة:ويتضمن العناصر التالية:

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

نيا: أهداف التنمية المستدامة

لثا: أبعاد التنمية المستدامة

رابعا: طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

I- الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال

أولا: ماهية المسؤولية الاجتماعية

1. مفهوم المسؤولية الاجتماعية :

على الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت جزءا من استراتيجية المنظمات الحديثة إلا أنه ليس هناك اتفاق على مفهوم محدد للمسؤولية الاجتماعية للمنظمة، ويختلف الباحثون من ذوي العلاقة على هذا المفهوم.

فقد عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة ا «الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال لتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للعمال وعائلام، إ ضافة إلى اتمع المحلي واتمع ككل[1]».

وتعرف على أا « مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها المنظمة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة والقيم السائدة في اتمع، والتي تمثل في اية الأمر جزءا من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المنظمة والساعية إلى تحقيقها كجزء من استراتيجيا[2]».

و في السياق نفسه ، المسؤول ية الاجتماعية للمنظمة أو الإدارة تعني أنه على الإدارة وهي تتخذ قرارا أ كانت أن تراعي التأثيرات الايجابية والسلبية لهذه القرارات على كافة الأطراف التي تعمل معها، وتحاول جاهدة زدة التأثيرات الايجابية بما يخدم جميع الأطراف وبما لا يتعارض مع أهداف المنظمة[3].

كما يشير مصطلح المسؤولية الاجتماعية للمنظمات على أنه « مفهوم المنظمات التي تشجع على النظر في مصالح اتمع من خلال تحمل المسؤولية عن ثير أنشطة المنظمة على الزئن والموظفين والمساهمين واتمعات والبيئة في جميع جوانب عمليا، وهذا الالتزام يدفع إلى الامتثال لأحكام التشريعات، وترى المنظمات طوعا اتخاذ المزيد من الخطوات لتحسين نوعية الحياة للعاملين وأسرهم فضلا عن اتمع المحلي واتمع ككل[4]».

وبناءا على ما تقدم يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال على أا التزام أخلاقيبين المنظمة و أصحاب المصلحة بمن فيهم المساهمين و العمال والزئن و اتمع المحلي والبيئة، والذي ينعكس بدوره على نجاحها وتحسين أدائها في المستقبل و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2. المتغيرات التي ساهمت في بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية :

من أهم المتغيرات التي ساهمت في بروز و تنامي دور المسؤولية الاجتماعية نذكر مايلي: [5]

أ. **العولمة:** سعت المنظمات عموما واستجابة لتيار العولمة المتنامي والضاغط إلى إبراز اهتمامها بحقوق الإنسان، توفير ظروف عمل آمنة للعاملين وا لا تسمح بتشغيل الأطفال، المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية.

ب. **تزايد الضغوط الحكومية والشعبية:** من خلال التشريعات الداعية لحماية المستهلك والبيئة والعاملين.

ج. **التطورات التكنولوجية المتسارعة:** أفرزت التطورات التكنولوجية ثورة في مجالات تقنية المواد وديناميكيات التشغيل مما انعكس على توفير البيئة المناسبة للاهتمام بجودة المنتجات والعمليات وتنمية مهارات العاملين.

د. **المنافسة الدولية:** اتسعت المنافسة بسبب اتساع السوق وحدودها لتنتقل المنافسة المحلية و الاقليمية إلى المنافسة العالمية، وأبرز مثال على ذلك الشركات متعددة الجنسيات.

هـ. **الكوارث والفضائح الأخلاقية:** من أبرز الأمثلة على ذلك كارثة مصانع بول الهندية، وتشرنوبل النووية في الاتحاد السوفياتي سابقا، وفضائح الرشوة للعديد من الشركات العالمية ومنها شركة لوكهيد (lockheed) الأمريكية وغيرها. وكانت هذه الكوارث والفضائح سببا كافيا لسن قانون ينظم التعامل مع قضا الرشوة ومسببات الكوارث.

3. مداخل دراسة المسؤولية الاجتماعية :

هناك ثلاثة مداخل أو اتجاهات لدراسة المسؤولية الاجتماعية وهي: [6]

أ. **الاتجاه التقليدي للمسؤولية الاجتماعية:** ويركز هذا الاتجاه على أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، يجب أن يتجه نحو تحقيق كل ما هو في صالح حملة الأسهم أو أصحاب رأس المال في المنظمة من مزا وفوائد، وسمي لاتجاه التقليدي على أساس أن أي منظمة لم تكن لتنشأ إلا لتحقيق الأرح. حيث يكون الهدف الأسمى للمنظمة هو تعظيم الربح.

ب. **المسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب المنافع:** يتأثر أداء المنظمة لقوى الخارجية الضاغطة عليها، فعند قيام الإدارة بعملية اتخاذ القرار يجب عليها مراعاة التزاملا تجاه أصحاب المنافع أو النفوذ مثل حملة الأسهم، الموظفين، المستهلكين، ومختلف القوى والعوامل الحكومية المؤثرة الأخرى. وعلى ذلك فإنه طبقا لهذا المفهوم يجب على المنظمة أن ترضي هذه الأطراف جميعا وذلك من خلال وضع السياسات والخطط التي من شأ ا خدمة جميع الأطراف في الأجل القصير أو الأجل الطويل.

ج. **الاتجاه الايجابي للمسؤولية الاجتماعية:** ويعتبر هذا الاتجاه هو الأنسب والأكثر ملائمة، ووفقا لذلك الاتجاه يجب على المنظمة أن تكون ملتزمة تجاه مختلف القوى الخارجية بمايلي:

- أخذ التغيرات المتوقع حدوثها في البيئة الخارجية في الحسبان، ووضع السياسات التنظيمية الملائمة التي تتماشى مع هذه التغيرات.
- وضع الأهداف التنظيمية في ضوء احتياجات ومتطلبات هذه القوى الخارجية.
- اتخاذ الإجراءات المناسبة نحو تبادل المنفعة بين المنظمة وهذه الأطراف جميعا.

نيا: مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

تقوم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال على تسع مبادئ أساسية يمكن تلخيصها في الآتي:[7]

1. **الحماية وإعادة الإصلاح البيئي:** بفضل تقديم المنظمة لمنتجات وخدمات وممارسة العمليات والأنشطة اليومية التي تراعي البيئة، مع الترويج للتنمية المستدامة.
2. **القيم والأخلاقيات:** حيث يقع على عاتق منظمات الأعمال تطوير وتطبيق المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعلقة مع أصحاب المصلحة.
3. **المساءلة والمحاسبة:** الكشف عن البيات وتقديم المعلومات الضرورية لطالبيها من أصحاب المصلحة في أي وقت يحتاجوا لاتخاذ القرارات.
4. **تقوية وتعزيز السلطات:** تحقيق الموازنة بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والموردين واتمع وغيرهم من أصحاب المصلحة.
5. **الأداء المالي والنتائج:** تعويض المساهمين لأرح والعوائد، مع المحافظة على الأصول والممتلكات، وتعزيز النمو على المدى الطويل.
6. **مواصفات موقع العمل:** اعتبار العاملين شركاء قيمين في العمل، من خلال احترام حقوقهم وتوفير بيئة عمل آمنة وصديقة وخالية من المضايقات.
7. **العلاقات التعاونية:** لابد أن تتسم ممارسات منظمات الأعمال لعدالة والأمانة مع مختلف الشركاء.
8. **المنتجات والخدمات ذات الجودة:** الاستجابة لحاجيات وح قوق الزئن بتوفير منتجات وخدمات ذات قيمة وجودة عالية.
9. **الارتباط اتمعي:** تعميق العلاقات مع اتمع، والتعاون والمشاركة لجعله المكان الأفضل للحياة وممارسات الأعمال.

لثا: أهمية المسؤولية الاجتماعية

يمكن تلخيصها في النقاط التالية: [8]

1. المسؤولية الاجتماعية تحسن قدرة المنظمة على جذب والإبقاء على العمال والأعضاء والزئن أو العملاء.
2. تمثل المسؤولية الاجتماعية الحالة الأفضل للمستثمرين وذلك عن طريق رفع قيمة الأسهم في الأمد الطويل، لما تحظى به المنظمة من ثقة لدى اتمع، وما تقوم به للحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مستقبلا.
3. القوانين والتشريعات لا يمكن أن تستوعب كل التفاصيل المرتبطة في اتمع، ولكن بوجود المسؤولية الاجتماعية في الأعمال فإا ستمثل قانو اجتماعيا.
4. إن لم تقم منظمة الأعمال بمهامها في تحقيق المسؤولية الاجتماعية ومساعدة اتمع في معالجة وحل المشاكل التي يعاني منها فإا يمكن أن تفقد الكثير من قوا التأثيرية في اتمع.
5. الوقاية من المشكلة أفضل من علاجها، لذلك من المناسب ترك المنظمات لتعمل في اتمع لتجنب المشاكل قبل أن تتفاقم ويصعب علاجها.

6. تعمل المسؤولية الاجتماعية على تحسين سمعة وصورة المؤسسة لدى المتعاملين ولدى الجمهور.
7. تعمل المسؤولية الاجتماعية على المحافظة على معنوت الموظفين والتزامهم وانتاجيتهم.

رابعا: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

يمكن التمييز بين أربعة أبعاد رئيسية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

1. **البعد الاقتصادي:** ويستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي حيث يشتمل على مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية يجب أن تؤخذ في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحرة والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي.
2. **البعد القانوني:** ويقوم هذا البعد على أساس مبادئ حماية البيئة والسلامة المهنية والعدالة وقوانين حماية المستهلك ويحتوي مجموعة كبيرة من العناصر يفترض أن تحترم من قبل المنظم ات ولشكل الذي يعزز الارتقاء لعلاقة مع المستهلك ومع العاملين وكذلك منع الإضرار لبيئة[9].
3. **البعد الأخلاقي:** التي تراعي من خلاله منظمة الأ عمال الجانب الأخلاقي في كل قرارلا ومسارها في الصناعة التي تعمل فيها، تجنبا لأي ضرر قد يلحق اتمع.
4. **البعد الخيري:** الذي يشمل على التبرعات والهبات والمساعدات الاجتماعية الخيرية التي تخدم اتمع ولا دف إلى الربح. كما قد تتبنى المنظمة في هذا الإطار قضية أساسية من قضا اتمع وتعمل على دعمها ومتابعتها[10].

و يرى بعض الباحثين أن مسؤولية المنظمة تتشكل من خلال الأبعاد الآتية:

أ. **المسؤولية اتجاه العاملين:** المساهمة في التأمينات الاجتماعية، نظام للرعاية الصحية، توفير الأمن الصناعي، توفير برامج تدريبية، المساعدة في مين سكن للعاملين ووسائل النقل.

ب. **المسؤولية اتجاه الزئن والمستهلكين:** الشفافية والنزاهة، عدم الغش أو تقديم منتجات مؤذية صحيا، توفير بيات عن المنتج وريخ صلاحيته، إعلان وترويج صادق.

ج. **المسؤولية اتجاه اتمع:** دفع الضرائب وعدم التهرب، التبرع للمنظمات والجمعيات الخيرية ورعاية التظاهرات الخيرية، إعانة الفقراء، تقديم برامج تدريبية وتكوينية ومنح دراسية، الرعاية الصحية، تظاهرات ثقافية وغيرها من النشاطات التي تسا هم في مساعدة اتمع وتنميته وتحسين إطاره المعيشي.

د. **المسؤولية اتجاه البيئة:** مكافحة التلوث ودرء الأخطار البيئية الناجمة عن النشاطات الإنتاجية، والاهتمام لصناعات الصديقة للبيئة، وتدوير النفات.[11]

هـ. **المسؤولية اتجاه الموردين:** ينظر إلى العلاقة ما بين الموردين ومنظمات الأعمال على أا علاقة مصالح متبادلة، لذلك يتوقع الموردون أن تحترم هذه المنظمات تطلعلم ومطالبهم المشروعة التي يمكن تلخيصها لاستمرار في التوريد وخاصة لبعض أنواع المواد الأولية اللازمة للعمليات الانتاجية، وأسعار عادلة ومقبولة للمواد لهزة للمنظمات لاضافة إلى تسديد الالتزامات ، والصدق في التعامل[12].

و. **المسؤولية اتجاه المساهمين:** تكمن مسؤولية المنظمة ا تجاههم بتحقيق أقصى ربح، تعظيم قيمة السهم، زدة حجم المبيعات، لاضافة إلى حماية أصول المنظمة وموجودالا[13].

وعليه فالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال تحمل في مضموا بعدين أساسين، الأول هو البعد الداخلي الذي يركز على الأداء الاجتماعي المسؤول اتجاه العاملين ومن هم داخل المنظمة، أما البعد الثاني المتمثل في البعد الخارجي يركز على الدور الاجتماعي والمبادرات التي تتبناها المنظمة اتجاه اتمع ، والمتعاملين معها من زئن وموردين والبيئة الخارجية ككل.

خامسا: المسؤولية الاجتماعية بين التأييد والمعارضة

إن فكرة المسؤولية الاجتماعية مثار جدل بين المفكرين والعلماء وممارسي الإدارة، ولكل منهم وجهة نظره المقنعة ضد أو مع المسؤولية الاجتماعية، وفيما يلي أهم حجج المؤديين والمعارضين لفكرة المسؤولية الاجتماعية.

1. الحجج المؤيدة للقيام بمهام المسؤولية الاجتماعية :

يمكن حصر حجج المؤيدين لتبني المسؤولية الاجتماعية على النحو التالي: [14]

- المنظمة جزء لا يتجزأ من اتمع الذي تتواجد فيه، لذا عليها أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق أهدافه المختلفة.
- تزداد الأرح على المدى البعيد إذا تبنت المنظمة دورا اجتماعيا.
- الدور الاجتماعي هو رد فعل على النقد الموجه للمنظمة وهو اهتمامها لأرح وإهمال المتطلبات الاجتماعية.
- الصورة العامة للمنظمة ستكون أفضل حينما تلعب دورا اجتماعيا (تحسين السمعة).
- التقليل من إجراءات الحكومة وقوانينها المتعلقة لتدخل في شؤون المنظمات.
- المسؤولية الاجتماعية شكل من التدابير الوقائية لتجنب المشاكل الاجتماعية المعقدة التي ستحدث عاجلا أم آجلا.

2. الحجج المعارضة للقيام بمهام المسؤولية الاجتماعية:

تنطلق الحجج المعارضة من اعتبار أن الالتزام الاجتماعي يتعارض مع الهدف الرئيسي لمنظمات الأعمال وهو تحقيق الربح، أما الحجج الأخرى فهي كالتالي: [15]

-الالتزام بمهام المسؤولية الاجتماعية يحو ّ ل المنظمة إلى شكل لا يختلف عما هو سائد في المنظمة الحكومية.

- إذا انفردت المنظمة نفاق المبالغ على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، فإن ذلك يعني تحملها تكاليف إضافية تنعكس على زدة أسعار السلع التي تتعامل ا، ولتالي تنعكس سلبا على موقفها وقوا التنافسية في السوق.
- محدودية الخبرة والمهارة المتاحة لدى منظمة الأعمال في معالجة المشاكل الاجتماعية التي تعترض عملها.
- تضعف الأهداف الرئيسية الأخرى لمنظمة الأعمال لكوا تستنزف طاقة ليست لقليلة من جهد المنظمة، كما أن المشاكل الاجتماعية هي من مسؤولية الدولة فقط.

سادسا: تقييم المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال

لقد أوضحت بعض الدراسات أن هناك علاقة ايجابية بين الاستجابة الاجتماعية لمنظمات الأعمال و الأداء الاقتصادي ا. حيث يعتقد بعض الباحثين أن هناك ارتباط بين الربحية و المسؤولية الاجتماعية عند حد معين ، ويوضح ذلك الشكل التالي:

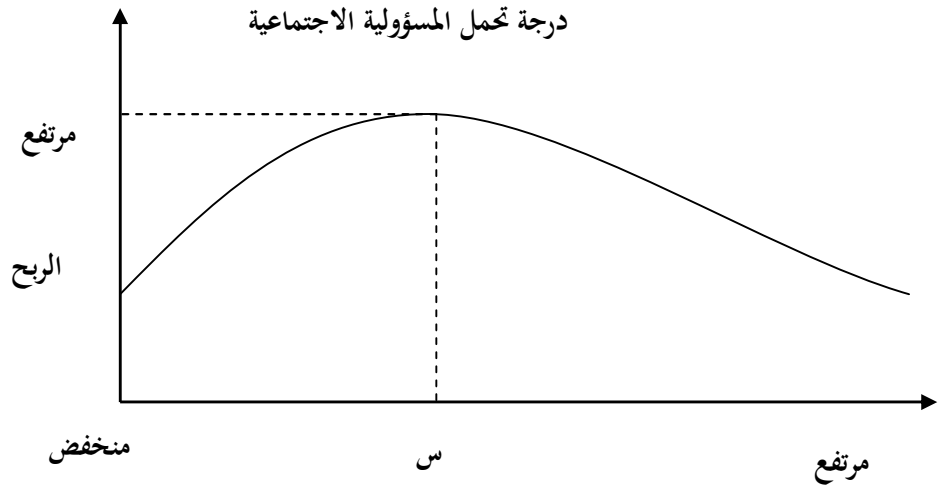

المصدر:سيد مُحَّد جاد الرب، مرجع سابق، ص 386.

ويوضح الشكل أعلاه مايلي:

- يزداد الربح إلى حد معين عند استجابة المنظمة لمسؤوليالا الاجتماعية.
- يبدأ الربح في الانخفاض عند زدة الأعباء الاجتماعية التي تتحملها المنظمة.
- أن النقطة (س) هي أحسن مستوى مقبول للمسؤولية الاجتماعية[16].

و هناك أربعة مؤشرات أساسية يتم من خلالها تقييم المسؤولية الاجتماعية :

1. **مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين:** ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المنظمة للعاملين لديها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم. وتقوم المنظمة لالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء والانتماء للعاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتوفر لهم محيط عمل جيد خالي من كل المخاطر وكل الوسائل اللازمة لحمايتهم من الحوادث وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدملم وما إلى ذلك.
2. **مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع:** ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي دف إلى اسهامات المؤسسة في خدمة اتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتكوين الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.

3. **مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج:** وتشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الانتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمات المتابعة ما بعد البيع وتكوين وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين[17].

4. **مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:** ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى ا لحماية أفراد اتمع المحيط الذي تعمل المنظمة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك[18].

II- المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة:

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

لقد تعرض العديد من الكتاب والباحثين بشتى الاختصاصات إلى تعريف التنمية المستدامة كل حسب وجهة نظره لما لهذا الموضوع من أهمية، لذلك جاء التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية ليلُ م شمل وجهات النظر المختلفة ويعطي تعاريف واسعة الاستعمال للتنمية المستدامة قسمت إلى أربعة (04) مجموعات هي:

- **اقتصاد:** تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة تخفيض استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية أما لنسبة للدول النامية فهي تعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من أجل رفع مستوت المعيشة والحد من الفقر ومظاهر التخلف[19].
- **اجتماعيا:** السعي من أجل تحقيق الاستقرار في النمو الديموغرافي ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الريفية[20].
- **بيئيا:** حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها وخاصة الأرض والماء لزدة الانتاج العالمي من الغذاء وكذلك حماية البيئة من التلوث عن النشاطات الاقتصادية المختلفة.
- **تكنولوجيا:** التنمية المستدامة هي التي تعتمد على التقنيات النظيفة وغير المضرة لبيئة والمحيط في الصناعة وتستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وتنتج أقل انبعاث غازي ملوث وضار بطبقة الأوزون[21].

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة ، هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتكنولوجي، وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو في الأنظمة الأربعة السابقة، و أن لا يكون له ثير جانبي عليها، وفي جوهرها ترتكز على النقاط التالية:

- التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد.
- السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على تلبية حاجات الأفراد وتحسين نوعية حيلم المادية والاجتماعية.

- المحافظة على البيئة، ، عن طريق التقليل قدر الامكان من الآر السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على البيئة، و استخدام التقنيات اللازمة لذلك.

نيا: أهداف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها نوردها على النحو التالي: [22]

1. تحقيق حياة أفضل للسكان، وذلك من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية وعن طريق التركيز على مجالات وجوانب النمو وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء الاقتصادي أو الاجتماعي والنفسي والروحي.
2. احترام البيئة الطبيعية: إن الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والبيئة هو الذي أدى إلى أن يكون الهدف الرئيسي وراء التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئة واحترامها لتصبح علاقة تكامل وانسجام، فنظافة البيئة أساس حياة الإنسان، فحماية البيئة تؤدي إلى ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم يحقق تنمية مستدامة للمجتمع ككل.
3. دف التنمية المستدامة إلى توعية السكان لمشاكل والمخاطر البيئية التي تحدث، فبالتوعية تحدث تنمية مستدامة اتجاه أهمية الحفاظ على البيئة، وفي حث الأفراد على ايجاد حلول لإعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع وسياسات التنمية المستدامة.
4. تسعى لتحقيق استغلال أمثل واستخدام عقلاني للموارد، فالتنمية المستدامة لتحقيق أهدافها عليها بتوظيف استغلال هذه الموارد بشكل عقلاني مخطط له ومدروس لكي لا تستنزف وتدمر هذه الموارد وتفقدها، فالحفاظ على متطلبات الأجيال القادمة.
5. ربط التكنولوجيا الح ديثة والمعاصرة هداف اتمع وذلك بتوظيف هذه الوسائل بما يحقق ويخدم اتمع، وذلك ستغلالها لما يحقق تنمية للأفراد واتمع وفي تحقيق الأهداف المنشودة دون أن تكون له آر سلبية على اتمع.
6. إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولوت اتمع، وذلك بتحقيق الرفا التي بواسطته يفعّ ل التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى التحكم في المشاكل البيئة الخاصة وبدوره يؤدي إلى ايجاد بدائل مناسبة لهذه المشاكل.

لثا: أبعاد التنمية المستدامة

تضم التنمية المستدامة أربعة أبعاد رئيسية متداخلة ومتشابكة هي:

1. **البعد الاقتصادي:**

يمكن تلخيص أهم العناصر التي تؤخذ بعين الاعتبار في البعد الاقتصادي كمايلي: [23]

- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية.
- العدالة في توزيع الموارد.
- ايقاف تبديد الموارد الطبيعية.
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته.
- تقليص تبعية البلدان النامية.
- الحد من التفاوت في المداخيل.

- تقليص الانفاق العسكري.

2. البعد الاجتماعي:

يمكن ايجاز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في النقاط التالية:[24]

- تثبيت النمو الديموغرافي، لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.
- الاستخدام الكامل للموارد البشرية.
- تمكين المرأة.
- الصحة والتعليم، وذلك من خلال الاهتمام بصحة السكان وخاصة المرأة والطفل لإضافة إلى منع التسرب التعليمي وتطوير التعليم.
- حرية الاختيار والديموقراطية.

3. البعد البيئي :

يمكن تلخيص أهم العناصر التي تكون ضمن البعد البيئي كمايلي:

- حماية الموارد الطبيعية ، وذلك عن طريق استحداث وتبني الممارسات والتكنولوجيات الزراعية المحسنة تكنولوجيا حيث تزيد من المحاصيل، ويحتاج ذلك إلى تجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات و تجنب تلوث الأغذية[25].
- حماية المناخ من الاحتباس الحراري، وذلك عن طريق تجنب جميع الاختلالات التي من شأنا تدمير الكرة الأرضية كالتسبب في ارتفاع درجة حرارة الأرض و زدة مستوى سطح البحر ..الخ[26].
- الحفاظ على التنوع البيولوجي، أي أن يصان ثراء الأراضي في التنوع البيوجي للأجيال المقبلة وذلك بطاء عملية الانقراض وتدمير النظم الايكولوجية بدرجة كبيرة و إن أمكن وقفها[27].

4. البعد التكنولوجي:

يمكن تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كمايلي:[28]

- تطوير أنشطة البحث بتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.
- تحسين أداء المنظمات الخاصة، من خلال مدخلات معينة مستندة إلى التكنولوجيا الحديثة.
- استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.
- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، لاسيما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية، و زدة النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة ومحاربة الفقر.

- وضع الخطط والبرا مج التي ـدف إلى تحويل اتمع إلى مجتمع معلوماتي، بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لموازاة مع تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية.

رابعا: طبيعة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

تعد المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة مفهومان مترابطان إذ نلاحظ أن نفس العناصر تقريبا التي تشملها المسؤولية الاجتماعية نجدها مطروحة في المفاهيم المتعلقة لتنمية المستدامة، فالمفهومان متكاملان وكلاهما يخدم الآخر.

لقد تغير توجه منظمات الأعمال في الآونة الأخيرة من التوجه لتحقيق الربح إلى التوجه نحو التحلي لمسؤولية الاجتماعية، لذلك انتهجت هذه المنظمات تصرفات مجتمعية من خلال وضع مواثيق لأخلاقيات الأعمال ومواثيق بيئية واجتماعية؛ فبالاضافة إلى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة معايير أخرى والتي منها حماية البيئة والعدالة الاجتماعية، ومن هذا الم نطلق فإن أي منظمةأعمال تسعى إلى إدماج التنمية المستدامة في إدارا مع اتمع الذي تنشط في وسطه أن خذ مزيدا من الخطوات بصفة طوعية من أجل تحسين نوعية حياة اتمع المحلي والكلي.

وبشكل عملي فإن المنظمة التي تود أن تمارس مسؤوليتها الاجتماعية وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة عليها مراعاة مايلي:[29]

- احترام البيئة وتحقيق نظم الأمان في الانتاج والمنتجات.
- إثراء الحوار الاجتماعي وتحسين ظروف العمل.
- احترام حقوق الانسان.
- محاربة الفساد والرشوة وتبيض الأموال.
- الالتزام وتح ـمل المسؤولية تجاه اتمع المحلي والمساهمة في التنمية المحلية.
- الحوار مع أصحاب المصالح واستشارم.
- الانضمام للمعايير الدولية المتعلقة لمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

خاتمة:

إن التزام منظمات الأعمال لأداء الاجتماعي يمثل الخيار الأفضل لنجاحها في بيئتها، فنجاح أي منظمة اليوم أصبح لا يقاس بمدى ما تحققه من أهداف اقتصادية فقط، بل ما تحققه كذلك على المستوى الاجتماعي من خلال تحسين صورا العامة في أذهان العاملين والزئن والمستهلكين وكل أفراد اتمع، لإضافة إلى ما تحققه على المستوى البيئي من خلال حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث ..الخ.

كل هذا يدفع بمنظمات الأعمال إن كانت تريد البقاء والاستمرار أن تضمن بشكل تدريجي ومتواصل في استراتيجيالا الاعتبارات البيئية والاجتماعية في نشاطها الاقتصادي وذلك لاستدامة التنمية. إذن هناك علاقة تكاملية بين مفهوم التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

الهوامش:

[1] صالح السحيباني، **المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية**، حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم و استشراف، 23-25 مارس 2009، بيروت، ص 04.

[2] مر سر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 27ز

[3] سيد محمد جاد الرب، **الأخلاقيات التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال العصرية**، القاهرة، دار الكتب المصرية، 2010/2009، ص 10.

[4] صالح السحيباني، مرجع سابق، ص 04.

[5] نزار عبد ايد البرواي، أحمد فهمي البرزنجي، **استراتيجيات التسويق**، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص ص 51، 52.

[6] سيد محمد جاد الرب، مرجع سابق، ص 11.

[7] عريوة محاد، **دور بطاقة الأداء المتوازن قي تقييم وقياس الأداء المستدام لمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية:** دراسة مقارنة بين ملبنة الحضنة لمسيلة وملبنة التل بسطيف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سطيف، 2011، ص 55.

[8] مر سر البكري، مرجع سابق، ص ص 52-53.

[9] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، دار وائل، عمان ، 2005، ص 65.

[10] نعمة عباس الخفاجي وطاهر محسن الغالبي، **قراءات في الفكر الإداري المعاصر**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 289.

[11] محمد قادري، **المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات النفطية العربية: شركتا سوطراك الجزائرية و غاز قطر نموذجا**، مجلة أبعاد اقتصادية،جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، العدد 05، 2015، ص 261.

[12] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سابق، ص 81.

[13] نظام موسى سويدان، شفيق ابراهيم حداد، **التسويق: مفاهيم معاصرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2006، ص 97.

[14] طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سابق، ص ص 69- 70.

[15] مر سر البكري، مرجع سابق، ص ص 53- 54.

[16] أحمد سامي عدلي إبراهيم، **المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة: مجالاا وثيرها على الأداء**، دراسة ميدانية مقارنة لعينة من البنوك العامة والخاصة بمحافظة اسيوط، بحث مقدم إلى مركز المديرين المصريين، 2010، ص 17.

[17] حارس كريم العاني، **دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية**، المؤتمر العلمي الرابع حول : الردة والإبداع، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلاد ، عمان، 15-16 مارس 2005، ص 09.

[18] حمدي هاشم، **جغرافيا البيئة ومشكلات التلوث الصناعي في المناطق الحضرية**، ايتراك للطباعة، مصر، 2005، ص ص 3، 4.

[19] مقدم عبيدات، عبد القادر بلخضر،**الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 07، 2007، ص 51.

[20] محمد بوهزة، بن سديرة عمر، **الاستثمار الأجنبي كاستراتيجية للتنمية المستدامة : حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص 297.

[21] محمد الصالح الشيخ، **الآر الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص 113.

[22] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفا، عمان، 2010، ص ص 30، 31.

[23] كرلي بغداد، حمادي محمد، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 45، 2010، ص ص 11، 12.

[24] عد إلى:

- بن طيب هدت خديجة، بنيوب لطيفة، **دور مؤسسات اتمع المدني في التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008، ص 274.
- خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص ص 33.

[25] خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 34.

[26] Beat BURGENMIER, **politiques économiques du développement durable**, beock université, Paris, p 180 .

[27] حميدوش علي، **التنمية البشرية والتنمية المستدامة**، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي المدية، الجزائر، 07/06 جوان 2006، ص 12.

[28] آسيا قاسيمي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، الملتقى الدولي الثاني: السياسات والتجارب التنموية مال العربي والمتوسطي: التحدت، التوجهات والآفاق، جة تونس، 27/26 أفريل 2012، ص 05.

[29] خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 37.

قائمة المراجع:

1. صالح السحيباني، **المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية**، حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية: تقييم و استشراف، 23-25 مارس 2009، بيروت.
2. مر سر البكري، **التسويق والمسؤولية الاجتماعية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
3. سيد مُحَّد جاد الرب، **الأخلاقيات التنظيمية والمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال العصرية**، القاهرة، دار الكتب المصرية، 2010/2009.
4. نزار عبد ليد البرواري، أحمد فهمي البرزنجي، **استراتيجيات التسويق**، دار وائل للنشر، عمان، 2004.
5. عريوة محاد، **دور بطاقة الأداء المتوازن قي تقييم وقياس الأداء المستدام لمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية:** دراسة مقارنة بين ملبنة الحضنة لمسيلة وملبنة التل بسطيف، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سطيف، 2011.
6. طاهر محسن منصور الغالبي، صالح مهدي محسن العامري، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، دار وائل، عمان ، 2005.
7. نعمة عباس الخفاجي وطاهر محسن الغالبي، **قراءات في الفكر الإداري المعاصر**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
8. مُحَّد قادري، **المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات النفطية العربية: شركتا سوطراك الجزائرية و غاز قطر نموذجا**، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة امُحَّد بوقرة، بومرداس، العدد 05، 2015.
9. نظام موسى سويدان، شفيق ابراهيم حداد، **التسويق: مفاهيم معاصرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2006.
10. أحمد سامي عدلي إبراهيم، **المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة: مجالاا وثيرها على الأداء**، دراسة ميدانية مقارنة لعينة من البنوك العامة والخاصة بمحافظة اسيوط، بحث مقدم إلى مركز المديرين المصريين، 2010.
11. حارس كريم العاني، **دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية**، المؤتمر العلمي الرابع حول : الردة والإبداع، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلاد ، عمان، 15-16 مارس 2005.
12. حمدي هاشم، **جغرافيا البيئة ومشكلات التلوث الصناعي في المناطق الحضرية**، ايتراك للطباعة، مصر، 2005.
13. مقدم عبيدات، عبد القادر بلخضر،**الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 07، 2007.

14. مُحَمَّد بوهزة، بن سديرة عمر، **الاستثمار الأجنبي كاستراتيجية للتنمية المستدامة : حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008.
15. مُحَمَّد الصالح الشيخ، **الآر الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.
16. عثمان مُحَمَّد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفا، عمان، 2010.
17. كرلي بغداد، حمادي مُحَمَّد، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 45، 2010.
18. بن طيب هدت خديجة، بنيوب لطيفة ، *دور مؤسسات لتمع المدني في التنمية المستدامة*، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/07 أفريل 2008.
19. خالد مصطفى قاسم، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

حميدوش علي، **التنمية البشرية والتنمية المستدامة**، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي المدية، الجزائر، 07/06 جوان 2006.

20. آسيا قاسيمي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة معالإشارة إلى التجربة الجزائرية**، الملتقى الدولي الثاني: السياسات والتجارب التنموية ـال العربي والمتوسطي: التحدت، التوجهات والآفاق، جة تونس، 27/26 أفريل 2012، .
21. Beat BURGENMIER, **politiques économiques du développement durable**, beock université, Paris.